الرفات في مقابر عنجر ينتظر الفرز والتنسيق
المواقع من دون حراسة وتجتاحها الأقدام !

زحلة – من دانييل خياط: النهار 2005/12/6:

لم تسفر الحفريات في سفح تل النبي عزير في عنجر عن العثور على مقابر جماعية جديدة، فتوقفت اعمال الحفر الميدانية التي بدأت بعد ظهر الجمعة الفائت لتبدأ مرحلة فرز العظام التي عثر عليها وترقيمها وتنسيقها واخضاعها لفحوص الحمض النووي، الى جانب التحقيق القضائي الذي يفترض ان يتلازم معها.

وخلافا لما تردد عن الاستعانة بعمال لمواصلة الحفريات التي بوشرت بعد ظهر الاحد عند سفح التل بعد الانتهاء من اعمال الحفر في محيط المقام القائم فوق التل، كان الموقع امس خاليا الا من وحدة للجيش متمركزة عند أسفل الطريق المؤدية الى المقام وناطوره و"جيش" من الصحافيين الذين اجتاحوا المكان.

ذلك ان تلك الحفريات التي أعادت فتح بئر مردومة في ارض زراعية تنبسط عند سفح التل لم تسفر عن العثور على أي بقايا بشرية، وقد جاءت عملا بمبدأ قطع الشك باليقين وليس بناء على معلومات أكيدة كما هو الحال بالنسبة الى الحفريات التي جرت في محيط المقام أعلى التل حيث عثر على بقايا جثث وعظام وأطراف بشرية. وهذه المعلومات، كما أصبح معلوما، تقدم بها المسؤول عن المقام الذي يعرف هذه المقابر بعدما قام هو وشخص آخر وسائق جرافة باعادة طمر الجثث التي عثروا عليها صدفة لدى قيامهم بأعمال ترميم وتنظيف في المقام عام 1999، فظهرت الهياكل العظمية آنذاك تحت أكوام من التراب الاسود الذي استقدم من خارج أرض التل الصخرية، وترابها أحمر، الى رفات 6 وجدوه في بئر وأعادوا دفنه خلف المسجد.

لا يمكن ايراد رقم دقيق عن بقايا الجثث التي جرى رفعها من المقابر الجماعية في تل النبي عزير لانه وفق الطبيب الشرعي فيصل دلول الذي تابع فصلا من أعمال نبش المقابر انه لم يعثر على هياكل عظمية كاملة انما على عظام متفرقة تحتاج الى فرز وترقيم واعادة تنسيق واخضاع لفحوص الحمض النووي لتحدد في شكل دقيق عدد الاشخاص الذين تعود اليهم. وأفاد عن العثور على ثياب في المقابر الجماعية جمعت في كيس. الرقم الوحيد المتوافر في شكل رسمي، وهو ايضا تقريبي، جاء في البيان الذي صدر السبت الفائت عن شعبة العلاقات العامة في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي وفيه انه "تم العثور الى تاريخه على بقايا اكثر من 20 جثة". لا بد من التوقف عند بعض الملاحظات عند طريقة التعامل الرسمي مع موضوع المقابر الجماعية المكتشفة والتي لم تكن بحجم خطورة الموضوع ولم تتصف بالشفافية التي طالب بها رئيس جمعية "سوليد" غازي عاد.

أولا في التعاطي الرسمي اعلاميا: لقد أبعد الصحافيون والمدنيون عن مواقع المقابر الجماعية اثناء القيام بأعمال الحفر وهو أمر ايجابي يحافظ على سلامة موقع العمل، ولكن في المقابل حجبت عنهم وبالتالي عن الرأي العام المعلومات الرسمية، ففي قضية بهذا الحجم الامر يتعدى التغطية الاخبارية الى اعادة كتابة التاريخ. البيان الرسمي اليتيم صدر عن شعبة العلاقات العامة في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي يوم السبت، أما الضابط الذي أشرف على الاعمال الميدانية والعناصر بأمرته فلم يكونوا مخولين التحدث الى الصحافة. وما حصل هو ان التغطية الاعلامية لموضوع على هذا القدر من الدقة استندت الى مشاهدات الصحافيين والمعلومات التي استقوها من شهود مدنيين وكان يقع على عاتق الصحافي ان يقوم بتشذيبها من دون امكان مطابقتها مع معلومات رسمية تؤكدها او تنفيها. فقد افتقر الصحافيون الى متحدث رسمي يطلعهم يوميا على ما انجز في نهاية كل نهار عمل ويجيب عن اسئلتهم، وكانت النتيجة تضاربا في ما يخص عدد الجثث التي عثر عليها في المقابر الجماعية وحالتها وهويتها، وصولا الى عدد الحفر وهو امر يضر بقضية على هذا القدر من الحساسية انسانيا ووطنيا وحتى اقليميا.

وعلى سبيل المثال لم يعلن رسميا انتهاء اعمال الحفر بل ترك للصحافيين ان يستنتجوا ذلك بعدما غابت آلات الحفر والعناصر الامنية التي اشرفت على اعمال الحفريات. فبناء على ماذا انتهت الاعمال وإلامَ افضت؟ تلك بعض الاسئلة التي كان على الصحافيين ان يجمعوا نتفا من معلومات للاجابة عنها. وكما انتهى الجزء الميداني من قضية المقابر الجماعية في تل النبي عزير باسئلة بدأ ايضا باسئلة، ومنها: من الذي اتخذ قرار نبش المقابر الجماعية في عنجر؟ هل ارتقى الى المستوى الحكومي ام بقي على مستوى قضائي – امني؟

والسؤال هنا لا يهدف الى التشكيك في القرار وغايته، بل هو لمعرفة مدى الالتزام السياسي والحكومي لملف المفقودين في لبنان وما اذا كانت طريقة التعاطي اختلفت عما كانت في الحكومة السابقة التي تذرعت بوجود الجيش السوري ومخابراته في لبنان.

فحين كان يسأل الصحافيون عن صحة معلومة حصلوا عليها وصدقية مصدرها، كانوا اما يواجهون بالامتناع عن الاجابة واما بعبارة "هذا شأنكم"، وبالتالي فان المعلومات التي تداولتها وسائل الاعلام لم تكن من مصادر رسمية، اي انها لا تلزم السلطات الرسمية السياسية والامنية اللبنانية شيئا، وهذا ما يمكّنها من التنصل من هذه المعلومات التي باتت متداولة لدى الرأي العام على انها "حكي جرائد". ولكن الرأي العام يجنح عادة الى تصديق ما تقوله وسائل الاعلام اكثر مما يدلي به مسؤول رسمي، فكيف اذا جاء تصريح الاخير متأخرا عن المعلومات الصحافية ومتناقضا معها؟

في التعامل الرسمي مع الجانب الجنائي والانساني لموقع المقابر الجماعية:

بعد انتهاء اعمال الحفر امس، تركت مواقع المقابر من دون اي حراسة، فاجتاحها الصحافيون بأقدامهم تحت اعين عناصر تابعة لاجهزة امنية جاءت بدورها تجمع المعلومات، فيما كانت اجزاء من عظام وان صغيرة تظهر بين التراب، وامكن الجميع التقاطها وحتى كسرها للتأكد مما اذا كانت عظاما بشرية. ولما

كنا من اول الواصلين امكننا ان ننزل الى احدى الحفر بعدما بانت علينا عظمة فك فيها ضرس، ورحنا نجمع عظاما صغيرة ومتوسطة الحجم في كيس عثرنا عليه في المكان. ولكن سرعان ما شعرنا باننا قد نكون نعبث بمسرح جريمة، فخرجنا وسلمنا الكيس الى ناطور المقام ليتولى بدوره تسليمه الى القوى الامنية. هذا التصرف اثار استياء زملاء كانوا في المكان لانهم يريدون ان يصوروها اولا، فقام بعضهم بجمع نتف عظام التقطوا صورا لها وتركوها مبعثرة خلفهم بعد الانتهاء من مهمتهم.

والى الاسئلة التي يطرحها التعامل الرسمي مع موقع هذه المقابر من الجانب الجنائي، فان التعاطي من الجانب الانساني لا يقل استهجانا، فهذه العظام مهما صغر حجمها هي لانسان عزيز على قلب اهله قتل في ظروف غامضة واخفي مصيره عنهم ويستحق ان تدفن بقاياه في شكل لائق وان تحترم قدسية المقابر، وهذا ما لم يحصل بالامس، كأنه لا يكفي التكتم لاعوام طويلة. وبصرف النظر عن هويات من دفنوا في المكان وظروف قتلهم والجهات المسؤولة عن هذه الجرائم، فهؤلاء من ضحايا الاخفاء القسري، اشخاص قتلوا في ظروف لا نعلمها واخفيت جثثهم ومعها مصيرهم، وهذه جريمة ضد الانسانية لا بد ان يتحمل من ارتكبها المسؤولية امام اهل الضحايا وامام التاريخ، وهذا ما تحدده التحاليل العلمية والتحقيقات القضائية بدءا من طريقة التنقيب التي يرى كثر انها لم تَرْقَ الى المعايير العلمية.

فلماذا تركت مواقع المقابر الجماعية مفتوحة لتجتاحها الاقدام وتعبث بها الايدي؟ لماذا تركت القضية على غاربها في التعاطي الاعلامي؟ لماذا سكت لبنان الرسمي عن هذه القضية ببعدها الانساني والجنائي مما افسح المجال امام التأويلات السياسية والقاء التهم؟ واحد النماذج، هو الحوار الذي دار فوق المقابر الجماعية بين الصحافيين، وبينهم وبين عناصر امنية ومدنيين حضروا الى المكان الذي تحول جدالا نحا الى الجانب السياسي من القضية واغفل الجوهر، وهو الجانب الانساني.

لقد بات معلوما ان وجود هذه المقابر الجماعية في عنجر معروف عند اكثر من جهة رسمية، وبالتالي كان لدى السلطات اللبنانية متسعا من الوقت للتحضير لكشفها عبر لجنة تغطي الجوانب العلمية والجنائية والطبية والاعلامية لقضية بمثل هذا الحجم حتى يتسنى للتاريخ للمرة الاولى في لبنان ان يقول كلمته من باب العلم والقضاء وليس من باب وجهات نظر الفئات السياسية اللبنانية.